

مواقف منددة بالعدوان التركي على سورية؛ استكمال لسياسة أردوغان التأميرية الداعمة للإرهاب

تواصلت ردود الفعل المندّدة بما قامت به تركيا من عملية عسكرية داخل الأراضي السورية ولقّبت إلى «أنّ الهدف من وراء العدوان التركي هو وقف انهيار العصابات التكفيرية بعدما أصبحت هزيمتها أكيدة». وأكدت أنّ الحكومة التركية كانت ولا تزال متواطئة مع الجماعات الإرهابية، وهي تسعى إلى محاولة إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية تمهيدا لضمّ مناطق شمال سورية إلى تركيا، في سياق مخطط أردوغان..».

وفي السياق، قال وزير الخارجية السابق عدنان منصور «إن ما قامت به تركيا من عملية عسكريّة داخل الأراضي السورية، إنما يشكل عدواناً سافراً وواضحاً وخرقاً فاضحاً للسيادة الوطنية السورية ولل قانون وللأعراف الدولية».

وأضاف: «إن العملية العسكرية تعكس مرة أخرى وإلى حد بعيد نيات السياسات التركية حيال سورية والمنطقة ومدى أهدافها منذ اندلاع الأحداث فيها عام 2011 والمتمنّلة بالدمع والتأييد والإحتضان المتواصل للجموعات الإرهابية التكفيرية تسليحاً وتدريباً وتخطيطاً وتمويلاً وتحريضاً».

وقال: «إنّه كان بإمكان تركيا أن تنسّي شعوب المنطقة الشرقية والعالم حقبة طويلة من سياسة الطغيان والظلم والاستبداد والقتل والتفريق والتجهيل والأفكار التي مارستها السلطنة العثمانية، إلا أنّ السياسة التركية الحالية يبدو أنها تريد استنساخ الماضي والاستمرار في هذا النهج ومد الجسور مع الماضي وليس بتصغير المشاكل مع دول الجيران. كما أعلنت أنقرة في مطلع هذا القرن».

وقال الأمين العام للمؤتمر العام للأحزاب العربية قاسم صالح، «إن هذا العدوان يشكل انتهاكاً فاضحاً لسيادة سورية واستكلاماً لسياسة أردوغان وحكومته، منذ بداية المؤامرة الأميركية الغربية الرجعية العربية التركية، التي تستهدف تدمير سورية وإسقاطها باعتبارها حجر الزاوية في محور المقاومة، التي هزمت الكيان الصهيوني في لبنان وفلسطين وهزمت الإحتلال الأميركي في العراق».

وتابع: «إن هذا العدوان يعبر عن المطامع الطورانية وسعي الإتراك إلى إحياء الحلم الإمبراطوري العثماني بالهيمنة على أمّتنا من بوابة سورية، لكنه سيختم على صخرة الصمود والانتصارات التي حققها ويحقّقها الجيش والشعب ضد الجموعات التكفيرية والعصابات التي سلّحت تركيا لنهبها إلى الأراضي السورية وأمنت لها الدعم والإسناد، وسعت إلى إنشاء منطقة عازلة لتمكين هذه القوى من السيطرة، لكن هذه المحاولات المستمرة والمتجددة باءت بالفشل، ويأتي الاعتداء الأخير بحجة انقاذ ضريح ونقل رفات للتعويض عن هذا الإخفاق».

وشدّد على «وقوفه إلى جانب سورية، جيشاً وشعباً وقيادة»، ودعا جميع القوى والأحزاب إلى «تنظيم فعاليات ونشاطات لدعم سورية لقمع المقاومة في مواجهة هذا العدوان الغادر». وراى الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان الوزير السابق فايز شكر في تصريح «إن الهدف من وراء العدوان التركي هو وقف انهيار العصابات التكفيرية بعدما أصبحت هزيمتها أكيدة، وهذا ما يقسر الأسباب التي دفعت الإدارة الأميركية والحكومة التركية إلى التسريع في توقيع الاتفاق المشترك بينهما تحت عنوان ما سمي بدعم المعارضة السورية المعتدلة، والذي كان الرئيس الأميركي بارك أوباما قد أكد في وقت سابق وأمام أجهزة الإعلام العالمية بأن هذه المعارضة غير موجودة».

وتابع شكر: «أما حليف الأزمات المتحدة الاستراتيجي العدو الصهيوني فهو الذي يحمي في جنوب سورية العصابات نفسها ويسهل لها كل احتياجاتها من قتل وتخريب وتدمير لتحقيق هدفه في إقامة منطقة عازلة بعدما أبعد جنود الأمم المتحدة عنها، ولبنان الذي يواجه خطر الإرهاب تمنع هذه الإدارة تسليح جيشه من هبات قدمت لتسليحه وتخطى ذلك بمساعدات تافهة لا قيمة لها لإبنته في أوضاع قلقت تتحكم من خلالها بظروفه». وأشار إلى «أنّ هذه الأحداث تكشف طبيعة ما يدور في بلدنا وتؤكد أنّ ما سمي التحالف ضد الإرهاب الذي صنعتة الإدارة الأميركية، هو إلا تحالف لدعم الإرهاب رغم كل محاولات التعمية لتخفية حقيقته إن أفعاله تدل عليه».

إحباط أكبر عملية تهريب حشيشة إلى ليبيا



المضبوطات في عملية التهريب

بقوة السلاح، خلف، إعتداء جنسي، تخريب وتلف مزروعات.

وضبط بحوزته بندقية حربية نوع كلاشكوف ومشطان ممولان بـ 55 طلقة صالحة للاستعمال. سلم مع المضبوطات إلى فصيلة العبرة لإجراء الفحوصات المخبرية بحقه.

وأعلنت المديرية العامة للأمن العام في بيان التقرير الأمني الأسبوعي أنّ الأجهزة المعنية في المديرية العامة للأمن العام أوقفت خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2015/02/11 لغاية

2015/02/23، ويشرف النيابات العامة، عددا من الأشخاص بتهم ارتكاب أفعال جرمية وذلك على الشكل التالي:

–14 شخصاً بجرم تزوير مستندات سفر لتسهيل عمليات انتقال لأشخاص من لبنان إلى دول أوروبية وآسيوية وأفريقية.

– 3 أشخاص بجرم الدخول خلسة ومخالفة نظام الإقامة والإحتوال.

بعد انتهاء التحقيق مع الموقوفين أحيلوا جميعاً إلى القضاء المختص.

البناء

منتدى العدالة لفلسطين يختتم أعماله

بشور: المشاركة الدولية الكثيفة تعبير عن المزاج المتحوّل في الغرب

تابع «منتدى العدالة لفلسطين الدولي» الذي دعا إليه المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن بالتعاون مع المؤتمرات العربية الثلاث وقوى المقاومة في لبنان وفلسطين وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية أعماله في فندق رامساد بلازا في بيروت في جلسة صباحية ترأسها رئيس المركز العربي الدولي معن بشور الذي ألقى كلمة جاء فيها: «إن نجاح أعمال هذا المنتدى وكثافة الحضور فيه تعبير عن موقف فلسطين في وجدان شرفاء الأمة وأحرار العالم، كما أنه أكد أنّ العمل الجماعي هو الطريقة الوحيدة لتحقيق الإنجاز، وأن عودة روح التلاقي بين مكونات الأمة وتياراتها هي المدخل الحقيقي لإغلاق أبواب الشر المفتوحة على منطلقتنا من مغربها إلى مشرقها».

وأضاف بشور: «لقد لاحظتهم من خلال كلمات المشاركين ممن ينتمون إلى تيارات متعددة أنها قد عبّرت عن تلاقي الجميع تحت سقف فلسطين وقضيتها. نحن نعمل إن لكل مشارك وجهة نظر في كثير من القضايا التي قد لا تتطابق مع وجهات نظر الآخرين ولكن هناك أمراً اتفقا عليه في هذا المنتدى هو أنّ تكون فلسطين القضية الجامعة هي مدخلنا إلى ساحات الاختلاف والتنوع وبناء جسور فيها. ففكرة المنتدى أساساً تنطلق من فكرة بناء الجسور وتعميق التواصل بين كل من يعتبر نفسه ملصقا لفلسطين».

وأشار بشور إلى «أنّ هذه المشاركة الدولية الحاشدة لا سيما من الولايات المتحدة الأميركية، ورغم ضلّاة إمكاناتها، كان تعبيراً عن مزاج متحوّل في الغرب بعد أن بدأ أهل الغرب يكتشفون جرائم الصهاينة وعدالة القضية الفلسطينية».

واختتم بشور «بأن هذه الجلسة الختامية هي لسماع كلمات من قامات عربية ودولية لم يتج لنا المجال أن نستمع إليها بالإس، كما هي لمناقشة تقارير ورش العمل الثلاث التي انبثقت عن هذا المنتدى».

جونى

ثم تلا الدكتور حسن جونى ورقة قانونية أعدها المنتدى وجاء فيها: «إن الأفعال التي ترتكبها «إسرائيل» بحق الشعب الفلسطيني تشكل جرائم دولية جسيمة نذكر منها: جريمة العدوان، جرائم حرب، جريمة ضد الإنسانية، جريمة إبادة، جريمة إرهاب، جريمة تعذيب».

وأضاف جونى: «إن ارتكاب هذه الجرائم تشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد وأعراف القانون الدولي أهمها: معاهدات جنيف الأربع لعام 1949، البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف 1977، اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس والمعاقبة عليها لعام 1948، اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح – لاهي لعام 1954، اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، جنيف لعام 1980 وبروتوكولاتها الإضافية، اتفاقية منع التعذيب لعام 1984.»

وتوقف جونى أمام الانتهاكات التي يمكن لفلسطين أن تلاحق الكيان الصهيوني والمجرمين الصهاينة

«الديمقراطية» تواصل احتفالاتها بذكرى انطلاقتها

اللجنة العليا الفلسطينية؛

لتعميم القوة الأمنية على المخيمات



من احتفال الجبهة الديمقراطية

عرضت «اللجنة الأمنية العليا الفلسطينية» الأوضاع الأمنية في المخيمات الفلسطينية عموماً وفي عين الحلوة خصوصاً، مؤكدة «دعم القوة الأمنية وتطويرها وتعميمها على كافة المخيمات.

وشددت في اجتماع عقدهت برئاسة قائد الأمن الوطني الفلسطيني في لبنان اللواء صبحي ابو عرب في مقر قيادة القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة، على أمن المخيم والجوار مؤكداً الموقف الفلسطيني بعدم التدخل في التجاذبات الداخلية اللبنانية.

من جهة أخرى، شهد مخيم عين الحلوة توتراً أمنياً فجر أمس بعدما ألقى مجهول قنبلة على منزل الفلسطيني محمد ابو شقرا في حي بستان القدس داخل المخيم حيث سقطت على سطح منزله واقتصرت الأضرار على الماديات

كما سجل إطلاق نار في الهواء داخل المخيم من قبل عناصر حماية مكتب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الكائن في الشراخ التحتاني بعدما اشتبهت بتحركات لمجموعة مقنعين

كانت تحاول التسلل إلى المكتب بهدف السرقة. إلى ذلك، أُنحت الجبهة الديمقراطية الذكرى (46) لانطلاقتها بمهرجان «الوحدة والحرية»، أقامته في قاعة معروف سعد في صيدا في حضور ممثلين عن الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية، الوطنية والإسلامية، وهيئات والاتحادات واللجان الشعبية ومؤسسات أهلية ومنظمات شبابية ونسائية إضافة إلى أعضاء مجالس بلدية

رصاص «إسرائيلي» على مارون الراس

الموضوع بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة الموقتة في لبنان.

من جهة أخرى، نفذ جيش العدو «الإسرائيلي» اعتباراً من الساعة الخامسة والنصف من عصر أمس، مناورة داخل مزارع شبعاء استعمل فيها المدفعية الثقيلة.

سجل أمس إعتداء «إسرائيلي» جديد على مواطنين لبنانيين في الجنوب، حين أطلقت قوات الاحتلال النار مقابل بلدة مارون الراس، ثلاث طلقات نارية من سلاح حربي باتجاه الأراضي اللبنانية حيث كان يتواجد بعض المزارعين من دون إصابة أحد.

وأوضحت قيادة الجيش في بيان أنه تجري متابعة



تجمع المغتربين السوريين

بينها وبين الأمة جمعاء، وتجعلهما في موقع التصادم الذي لن تستفيد منه تركيا على الإطلاق مهما وهن الوضع العربي، ولن تتكرر مسألة سلب مناطق سورية وضماها إلى السيطرة التركية، فما زال سلخ لواء الإسكندرون عن السيادة السورية يعتبر أحد المشكلات الكبرى التي تتبادع بين الأمة والجانب التركي، خلافاً لما تدعيه تركيا وصبيحتها بأن تركيا تناصر حرية الشعب السوري، وتدافع عن حقه في حياة ديمقراطية، فهي دولة غاصبية تماثل الكيان الصهيوني في احتلاله لأراضٍ عربية، ولو حملت بيارق إسلامية».

وحذرت من «المخططات التركية المراد تحقيقها من وراء هذا الانتهاك السافر للسيادة السورية»، مشيرة إلى «أن الحكومة التركية تنوي استمرار التدخل التركي العسكري والأمني في الأراضي السورية، وإذكاء الحرب الإرهابية ضد سورية عبر توفير الدعم للجماعات التكفيرية المسلحة بذريعة حماية قبر سليمان شاه».

ورأت الهيئة «أن الحكومة التركية كانت ولا تزال متواطئة مع الجماعات الإرهابية، وهي تسعى إلى محاولة إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية تمهيدا لي ضم مناطق شمال سورية إلى تركيا، في سياق مخطط أردوغان الطامع في هذه المناطق لاستعادة الأمجاد العثمانية الغابرة، التي بدأت بالتلاشي نتيجة الهزائم التي لحقت بالجماعات المسلحة بسورية، والقتل وإسقاط الدولة الوطنية السورية وسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر».

ورأى حزب الاتحاد أن العدوان التركي على السيادة الوطنية السورية هو استمرار لنهج التدخل في قضاياها العربية وبخاصة في سورية والعراق، والذي يشكل تجسيدا للمطامع التركية في بلدانا، تحاول من خلاله أن تدخل في بزار الحضور على طاولة تقسيم المقسم كإحدى المراكز الإقليمية الاستعمارية التي ترى أن منمها من التوسع غربا يجعل الشرق لقمعة سائغة في مطامعها، معتبرا أن «نقل الرفات الكاذبة لسليمان شاه، الذي تبرر فيه تركيا هذا التعدي السافر على السيادة السورية، هو إمعان فاضح في السلوك التركي الذي يستهين بالكرامة السورية، والذي يلقي التأييد والدعم من القوى العسكرية الإرهابية المسيطرة على مناطق في شمال سورية».

واعتبر الحزب «أن تركيا في سلوكها هذا، تحقّق واقع العداء

إميل لحدو: الحريري يطالب بالرئاسة الأولى للوصول إلى الثالثة

رأى النائب السابق إميل لحدو في تصريح «أن دولاً عربية عدة باتت تعترف بحجم وأهمية ودور المقاومة، سواء في لبنان أو في المنطقة، لذا من الإحدى بالجهات الداخلية اللبنانية التي تدور في فلك هذه الدول أن تعترف أيضا بهذا الدور».

واعتبر «أن هناك فريقاً لا يقوم أدأوه السياسي إلا على التجبيش والتوتر، والدليل أن الأحداث التي شهدها شمال لبنان، وخصوصا طرابلس، أنتجت زعامات محلية وأدت الي وصول البعض الي المنصب وزارى، فراضين أنفسهم على المعادلة داخل فريقهم السياسي، الأمر الذي يُعزّز الخطاب المبني على التجبيش المذهبي لدى هذا الفريق».

واعتبر أن «عودة الرئيس سعد الحريري الى رئاسة الحكومة لا تتم إلا عبر تسوية داخلية تنتج انتخاب رئيس جديد للجمهورية، من هنا فإن هم الحريري الأساس هو العودة الى السراي وليس انتخاب رئيس ويطلب بالأولى للوصول الى الثالثة».

ودعا الى «إجراء إنتخابات نيابية وفقاً لقانون عادل يؤمن صحة التمثيل الصحيح، يليها انتخاب رئيس جديد، مؤيدا «اعتماد النسبية في دائرة انتخابية واحدة على كامل مساحة لبنان، ما من شأنه أن يحدد الأحمام السياسية ويقلص من تأثير الخطاب الطائفي».

وطالب لحدو «الحكومة بضرورة التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية السورية في شأن مكافحة الإرهاب الذي يهدد الإستقرار والسلم يوميا في لبنان»، داعيا المكون الحكومي الرافض لهذا التنسيق الى التخلص من الأوامر التي تسبب على أفكار ونهجه».

وأشار إلى «أن بعض الدول الغربية تسعى الى التنسيق الأمني مع دمشق، غير أن الأخيرة ترفض ذلك، وهي لا تزال متمسكة بإعادة فتح سفارات الدول الراقبة بالتعاون، كمدخل لبداية التنسيق المطلوب»، مشيراً الى أن سفارات أوروبية عدّة ستفتح أبوابها من جديد قريباً، ومؤكداً «أن سورية ستنتصر على الإرهاب بفضل حكمة قيادتها، نبات جيشها، واحتضان شعبها لهذا الجيش».



كنعان وخليل لدى خروجهما من قصر العدل

(اكرم عبد الخالق)